آراء

خطايا لم يتعلّم منها أحدٌ في السودان

حمّور زيادة

مهما كانت الدروس المجّانية المبذولة من التاريخ والتجارب الإنسانية، بل وحتّى الأخطاء الذاتية، نحن لا نتعلّم. ونعيد اختراع الدائرة الجهنّمية. يتمزّق السودان، وتتكرّر خياراته الدموية؛ حكم عسكري استمر 55 عاماً، من 68 عاماً هي جملة سنوات السودان منذ الاستقلال؛ حربٌ أهلية بين الشمال والجنوب استمرت نصفَ قرن، انتهت بالانقسام؛ حرب إبادة في دارفور أدّت إلى نزوح الملايين، وإلى انتهاكات، وإلى مطاردة قادة النظام السابق من المحكمة الجنائية الدولية. عقود من الحكم الشمولي الديكتاتوري، وعسكرة الحياة. تعذيب، واعتقالات، وآلاف الضحايا والمُختفين. عقود من الحروب، والإبادة، والتطهير العرقي، والاعتداءات الجنسية. لكنّ ذلك كلّه لم يكن كافياً لنتعلّم. يُحارب الجيش السوداني قوات الدعم السريع، التي درّبها وانتدب ضبّاطه للعمل فيها، واستعان بها في حروبه، وحماها وهي تمارس جرائمها ضدّ المواطنين، ويحشد قوات حركات دارفور المسلّحة (عدوّه القديم الذي سلّح ودرّب الدعم السريع لقتالهم منذ العام 2003)، ويسلّح المواطنين، ويقدّم مليشيات إسلامية مُدرّبة ومسلّحة بشكل جيد، ويستعين بقائد «الجنجويد» السابق، موسى هلال، لمقاومة النسخة الجديدة من «الجنجويد» (!) مزيد من تعزيز نفوذ المليشيات لمحاربة مليشيا توشك أن تبتلع الدولة. وتتكرّر ذات الخطايا، بتعظيم المليشيات ومنحها نفوذاً كبيراً. في وسط التخبّط الدموي، في حربٍ لا يعلم أحد كيف تنتهي، يُطلّ الطموح السلطوي مرّة أخرى. فقادة الجيش، الذين يحكمون منذ 2019 بعد إطاحة نظام عمر البشير، ثمّ قبلوا على مضض شراكة مدنية تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية الضخمة، ثمّ نفّذوا انقلاباً عسكرياً ضدّ المكون المدني، عادوا مرة أخرى للإعلان أنّهم سيحكمون مُنفردين حتّى الانتخابات، وهو ما ظلّ المكوّن العسكري (قيادة الجيش والدعم السريع) يسعى إليه منذ إبريل/ نيسان 2019، وواجه الرفض الشعبي بالقمع والعنف والرصاص.

حاول المكوّن العسكري الانفراد بالسلطة الانتقالية في 11 إبريل (2019) لكنّه فشل. ثم عاد للمحاولة في الثالث من يونيو من العام نفسه، عقب فضّ اعتصامات المُحتجّين في عدّة مدن سودانية، لكنّه فشل. ثم عاد إلى المحاولة في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وصمد أمام المقاومة الشعبية ومئات الضحايا، حتّى انفجرت حرب 15 إبريل (2023) بين طرفي السلطة العسكرية. ورغم هذا التاريخ من محاولات الاستئثار بالسلطة والفشل في ذلك أمام المقاومة الشعبية، إلا أنّ الحرب بدت فرصةً للشموليين لتعزيز سلطة المؤسسة العسكرية، وبدأت حملة مُوجّهة لتفويض الجيش بالحكم، في تجاهل أنّه يحكم فعلياً أغلب تاريخ السودان، وأنّ المجموعة المُفوَّضَة تحكم منذ 2019، وأنّ نتيجة سنوات حكم المؤسسة العسكرية هي ما يعايشه السودان اليوم. ترافق هذا مع اعتقالاتِ الأجهزةِ الأمنيةِ أعضاءَ الأحزاب المدنية، ومع اتهاماتٍ متزايدةٍ للمجتمع الدولي، والعالم، بشنّ حرب كونيّة ضدّ السودان (حرب تخوضها 4 قارات ضدّ السودان، بحسب تصريح وزير الخارجية السوداني الجديد)، في ردّة لخطاب نظام عمر البشير السابق، وموقفه من المجتمع الدولي، مُضيّعة مجهودات الحكومة المدنية الانتقالية للمصالحة مع العالم، وإعادة البلاد إلى المنظومة الدولية، بعد سنوات من دعم الإرهاب وتصدّر القوائم السوداء. لم تعد حرب السودان منذ شهور حرباً بين قوّتيْن مسلّحتيْن، إنما تسرّبت إلى المواطنين. ولم توفّر قوات الدعم السريع سبباً لكفّ أيدي الناس عن حمل السلاح، إذ جعلت انتهاكاتها وجرائمها المُتمدّدة المواطنين أمام خيار الموت استسلاماً أو حمل السلاح والخوض في الدم عسى أن يكون في ذلك نجاة، وهي خيارات شديدة البؤس، تسعى المدنية والعمل السياسي السلمي لحذفها من واقع الإنسان. فمن أبسط حقوق المواطن المدني ألا يُخيّر بين الموت وحمل السلاح، لكنّ سنوات الحكم العسكري والاستبداد، وعمليات تجريف المدنية لصالح الهمجية، ومحاربة التعليم والثقافة والفنون، ما كان لها أن تؤدي إلا إلى هذه الحرب الشاملة، وإلى أن تكون خيارات المواطن هي «اقتل أو تُقتَل». وحتّى هذه اللحظة، لا تبدو الحرب قد علّمتنا أيّ شيء. فما زالت أخطاء الماضي يعاد إنتاجها بحماسة تضاهي حماسة المرّة الأولى.

أفريقيا... بين صعود روسيا وتراجع أميركا

باسل الحاج جاسم

تشهد القارّة الأفريقية تصاعداً ملحوظاً في التنافس بين الولايات المتّحدة وروسيا، وتسعى القوتان العظميان كلتاهما، إلى تعزيز نفوذهما وتوسيع مصالحهما في هذه المنطقة الاستراتيجية، الغنيّة بالموارد الطبيعية، والسوق الضخمة المُحتملة للمنتجات والخدمات، فهي ساحة مهمة للتنافس الجيوسياسي، فتعزّز كلّ من موسكو وواشنطن نفوذها في العالم، مع ملاحظة أنّ التنافس الروسي الأميركي في أفريقيا، ليس صراعاً ثنائي القطبية، وتتفاعل فيه عوامل متعدّدة. وبشكل عام، فإنّ التنافس الروسيّ الأميركي في أفريقيا له تأثير مُعقّد على القارّة، فمن ناحية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والمساعدات من الدول الغنيّة، ولكن من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي أيضاً، إلى تصاعد التوتّرات والصراعات في بعض الدول. وتتنوّع أدوات التنافس على أفريقيا بين موسكو وواشنطن، بين الدعم العسكري، والمساعدات المالية، والدبلوماسية، والقوة الناعمة، وتخشى بعض الدول الأفريقية أن تُهمّش، كما تخشى دول أخرى أن يؤدي هذا التنافس إلى حرب باردة جديدة في القارّة السمراء، ويصبح بعضها تابعاً لإحدى القوتين العظميين. يشهد العالم تحولاً ملحوظاً في الديناميكيات الدولية، تبدو فيها بعض مظاهر تراجع النفوذ الأميركي في مختلف المناطق، بما في ذلك القارّة الأفريقية، ولعلّ أبرز هذه المظاهر الانخفاض في المساعدات الإنمائية الأميركية، وقلّة الاهتمام بالقضايا الأفريقية، فأصبحت الولايات المتّحدة تُركّز بشكل أكبر على التحديات في مناطق أخرى مثل آسيا والمحيط الهادي، وصولاً إلى سحب واشنطن بعض قوّاتها من أفريقيا، مما أثار مخاوف بشأن قدرتها على مواجهة التحدّيات الأمنية في القارّة. وبعد أن ظلّت الولايات المتحدة لسنوات طويلة القوة المهيمنة في أفريقيا، من خلال المساعدات المالية والعسكرية والسياسية، يشهد التواجد العسكري الأميركي في أفريقيا، منذ عام 2020، تحوّلاتٍ ملحوظةً، اتسمَتْ بتخفيض القوات المُنتشرة، وانسحابات من بعض الدول، إذ أعلنت واشنطن سحب قواتها من النيجر في 2024، بعد تواجد عسكري دام 13 عاماً، ويعود الانسحاب إلى خلافات مع الحكومة النيجرية، وتزايد المشاعر المناهضة للتواجد الأميركي، ومنذ عام 2020، خفّضت الولايات المتّحدة بشكل كبير عدد قواتها في الصومال، وفي فبراير/ شباط 2022 أعلنت سحب قوّاتها الخاصة من بوركينا فاسو، بعد 6 سنوات من وجودها هناك، ويعود الانسحاب إلى تدهور الوضع الأمني، وتزايد نفوذ الجماعات المسلّحة، وفي 2022، أعلنت واشنطن سحب قواتها من مالي، بعد 20 عاماً. ويضطر البنتاغون إلى سحب القوات الأميركية استجابة لمطالب حكومات أفريقية، وتأتي المطالبات من هذه الدول بعد سنوات من التعاون مع واشنطن، في الوقت الذي تتقارب فيه مع روسيا، وتنشئ علاقاتٍ أمنيةً أوثق.

تزامنت عودة روسيا إلى أفريقيا أيضاً، (وشجعها فيها) مع انخفاض المشاركة الأميركية في القارّة، بما في ذلك القرار الذي اتخذته إدارة ترامب في عام 2018 بتقليص جهود مكافحة الإرهاب الأميركية في المنطقة، على الرغم من التهديد الإرهابي المتزايد في عديد من الدول الأفريقية. وسارعت موسكو إلى ملء هذا الفراغ الأمني. ففي عام 2019، استضاف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أوّل قمّة روسية أفريقية في منتجع سوتشي على البحر الأسود، بهدف تعزيز مكانة روسيا شريكاً استراتيجياً موثوقاً في القارّة، وتأمين اتفاقيات العقود العسكرية مع دول مختلفة، وفي يوليو/ تموز 2023، ورغم الحرب والعقوبات والضغوط الغربية، حضر 17 رئيس دولة أفريقية القمّة الروسية الأفريقية الثانية، ووقّعوا عدّة اتفاقيات مع روسيا، منها التعاون في مجال أمن المعلومات، ومكافحة الإرهاب في القارّة، كما وعدت موسكو بشطب جديد لديونها على بعض الدول الأفريقية.

(كاتب وإعلامي سوري)

الرياض تُرجئ مشروع التطبيع المشروط

محمود الريماوي

على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي استضافته الرياض الاثنين الماضي، صرّح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، ردّاً على سؤال صحافي بالقول: «إنّ المملكة العربية السعودية والولايات المتّحدة اقتربتا للغاية من إبرام الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، والتي تشمل اتفاقا أمنياً». وكان بن فرحان قد التقى، في تلك الأثناء، وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الذي قال بدوره، الاثنين، في زيارته للسعودية: «قمنا بعمل مكثّف معاً خلال الأشهر الماضية... أعتقد أنّ العمل الذي كانت تقوم به السعودية والولايات المتّحدة معاً في ما يتعلّق باتفاقياتنا الخاصّة قد يكون قريباً جداً من الاكتمال».

وقد حسمت هذه التصريحاتُ التكهناتِ المتضاربةَ عن فرص التوصّل إلى اتفاق يُرضي الطرفين، ودلّلت أنّ المباحثات، التي استغرقت وقتاً طويلاً، قد أصابت نجاحاً، ولم يبق سوى وضع اللمسات الأخيرة وإعلان الاتفاق بصورة رسمية، والكشف عن جوانب تلك الاتفاقيات، مع أنّه ليس من المُقدّر إذاعةُ تفاصيلَ تتعلّق بأمور أمنية. معلومٌ أن إدارة الرئيس جو بايدن ظلّت تراهن على اتفاق مع الرياض يحدّ من توجّه الأخيرة نحو بكين وموسكو، ويُؤذن بتطبيعٍ سياسيٍ ودبلوماسي مع تل أبيب، وذلك في نطاق تنافس بايدن مع الرئيس السابق، والمُترشّح الحالي للرئاسة على إرضاء تل أبيب، وردّاً على اعتراف ترامب بالقدس عاصمةً لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأميركية إليها. إلا أنّ تغيراً ما قد طرأ، على ما يبدو، على أجندة البيت الأبيض أملته ظروفُ الحربِ على غزّة، ومواصلة حكومة بنيامين نتنياهو نَهجَها البالغ التطرّف، والذي يشمل استفزاز الحليف الأميركي إلى درجة إشهار التحدّي في وجهه في غير مناسبة. فيما سعت الرياض، وما زالت، إلى امتحان مدى استعداد واشنطن للوفاء بمقتضيات العلاقة الثنائية التاريخية (تعمّقت خلال عقود الحرب الباردة)، وذلك بتزويد الرياض بما تحتاجه من أدوات تقنية متطوّرة، ووسائل دفاعيةٍ متقدمةٍ.

وبعد يومين على تصريح بن فرحان وتريّثه في إظهار أيّ معلومات بشأن الاتفاق الوشيك، تردّد على نطاق واسع تقريرٌ لمراسل صحيفة الغارديان البريطانية في واشنطن جوليان بورغر ذكر فيه أنّ تغيّراً حصل في معسكر بايدن، فالمسؤولون الذين كانوا مصرّين على الترابط بين الاتفاقيات الأميركية السعودية، والتطبيع السعودي الإسرائيلي، وحلّ الدولتين، أصبحوا غير ملتزمين بالموضوع أخيراً. وسيوقّع الأميركيون والسعوديون، بناءً على هذه الخطّة، سلسلة اتفاقيات بشأن معاهدة دفاع ثنائية، تساعد فيها الولايات المتّحدة السعودية على بناء مفاعلٍ نووي للأغراض المدنية، مع تشاركٍ واسعٍ في الذكاء الاصطناعي، وسوى ذلك منَ التكنولوجيا الناشئة. إذن، هناك اتفاق متبلور لا يشمل التطبيع، ولا مكان فيه لبنيامين نتنياهو.

يحتاج الاتفاق مع الرياض إلى المرور عبر الكونغرس بمجلسيه، وإلى تقديمه اتفاقاً ثنائياً يستند إلى علاقات وثيقة بين الجانبين، ويستجيب لمصالح متبادلة ومتشابكة، من دون أن يكون جزءاً من اتفاق أوسع يشمل أطرافاً أخرى. والرسالة واضحة، لا مجال في هذه الظروف للتوصّل إلى اتفاق «طموح» من وجهة النظر الأميركية أو الإسرائيلية، ولا فرصة حالية للتطبيع بين الرياض وتل أبيب، مع ترك الباب مفتوحاً أمام نتنياهو لوقف حربه على غزّة و«الالتزام باحترام خطّة ذات مصداقية، ولا رجوع عنها، لإقامة دولة فلسطينية مستقلة»، وفق تصريحات متكرّرة للوزير بن فرحان، جديدها أخيراً في قاعات المنتدى الاقتصادي العالمي وأروقته.

خلال الحرب المتواصلة، لم يتوانَ وزراءُ في حكومة نتنياهو عن التبجّح بأن الحرب على غزّة أكثر أهمية من اتفاق مع الرياض. أما نتنياهو نفسه فقد بات «يأنف» من استخدام كلمة السلام وكأنّها مفردة نابية، فحربُه على شعب فلسطين ذات صبغة دينية، ويرغب الرجل، وفق ذلك في إفناء أعدائه، وليس في إقامة السلام معهم أو الاعتراف بحقّهم في إقامة كيانهم الوطني السيادي على أرضهم، ضمن حدود الرابع من يونيو/ حزيران (1967)، مع الادّعاء لنفسه أنّه يمكنه خوض حرب إبادة طويلة ومتوحّشة على الفلسطينيين، والتأهب في الوقت ذاته لإبرام اتفاقيات سلام مع «الجيران في الشرق الأوسط»، وهو ما لا يشايعه أصدقاؤه فيه. فقد أفادت القناة 13 الإسرائيلية بأنّ بلينكن وجّه، الأربعاء الماضي، رسالة لا لبس فيها إلى المستوى السياسي، مفادها: إذا أرادت إسرائيل التوصّل إلى التطبيع مع السعودية، فعليها التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزّة فوراً، وأنّ الوزير الأميركي قد أكّد للإسرائيليين أنّ «النافذة الزمنية للتطبيع ضيّقة ومحدودة».

> واضح أنّ الرياض غدت بعد الحرب على غزّة أشدّ التزاماً بأنّ لا تطبيع مع الإسرائيليين بغير التزام هؤلاء باحترام الحقوق الفلسطينية

من الواضح أنّ الرياض غدت بعد الحرب على غزّة أشدّ التزاماً بأنّ لا تطبيع مع الإسرائيليين بغير التزام هؤلاء باحترام الحقوق الفلسطينية، وسلوك مسار لا رجعة عنه، لترجمة ذلك على أرض الواقع (وأرض الواقع هي الضفّة الغربية وقطاع غزّة). ويبدي مسؤولون فلسطينيون مزيداً من الثقة في موقف الرياض، وينقلون تأكيدات وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان للرئيس محمود عبّاس، خلال المنتدى الاقتصادي، «نحن معكم والعالم معكم ولن نتركّكم». فيما تتيح الاتفاقيات الوشيكة مع واشنطن للرياض التمتّع بمزايا الدفاع المشترك كما هو الحال مع كوريا الجنوبية، وفق تقرير «الغارديان»، الذي يضيف أنّ «الجزء الثالث من الاتفاقيات يشتمل على تخفيف الولايات المتحدة قيود التصدير المفروضة على رقائق الكمبيوتر المستخدمة في تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي، وهو عنصر مهم في طموحات السعودية في التحوّل مركزاً تكنولوجياً للمنطقة»، وبما يجعل السعودية قوّة تنافسية في هذا المجال مع دول أخرى، من بينها الدولة العبرية التي تنحّيها الاتفاقيات الثنائية جانباً في هذه المرحلة، على أن يبقى الباب مفتوحاً أمام حكومة أخرى في تل أبيب تؤمن بخيار السلام لا بالتطهير العرقي، وتقرن الأقوال بالأفعال، للانضمام إلى الاتفاقيات، بما يعنيه من تهيئة الفرصة للتطبيع بعد أداء ثمنه المُسْتَحَق. من شأن هذه التطورات تعزيز القدرات الدفاعية والتكنولوجية السعودية، بما يؤهّلها لمركز تنافسي تنموي واستراتيجي أقوى في المنطقة، ومن جهة أخرى، تتيح هذه المُستجدّات التقدّمَ نحو لجم التوحّش الإسرائيلي، ومواجهة مجلس الحرب في تل أبيب، بأن الجرائم التي تُرتكب في غزّة والضفّة الغربية لن تؤدّي إلى تقويض الحقوق الفلسطينية، بل إلى عزل مُجرمي الحرب وشقّ الطريقِ نحو تمكين شعب فلسطين من التمتّع بحقوقه الوطنية، ومن صيرورة «فلسطين حرّة»، كما هتفت، وتهتف، حناجرُ وأفئدةُ حشودٍ هائلةٍ من المُحتجّين في قلب عواصم أوروبية، وفي باحات جامعات أميركية وكندية وبريطانية.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير | كارتون موفمنت

(رود سوزا/ كارتون موفمنت)

لو قمع النظام حراك السويداء

يمان دابقي

بعيداً عن الشعارات وحفريات التاريخ والأمجاد الضائعة، فالنظام السوري أوّل من تاجر بها وباعها بثمن بخس لمشغّليه من الروس والإيرانيين، وهو مُستَعِدٌ لأن يبيع ما بقي من سورية ليشتري بها وقتاً إضافياً لاستدامة عمره، وبقائه فوق صدور السوريين، سيّما ترقّبه، كما أشيع أخيراً، مكافأة اللاعبين الدوليين في مقابل حراسته الجبهات السورية في حرب غزّة، وتحييدها، خدمة للإسرائيليين.

من هذا الوعد المنتظر، لم يستبعد خبراء أن تكون التعزيزات العسكرية التي أرسلها بشّار الأسد إلى محافظة السويداء، أخيراً، جائزة الترضية، ومنح الضوء الأخضر لممارسته هوايته في قمع المظاهرات وتكميم الأفواه، بعدما فشل في كلّ أساليبه طوال أشهر في زرع الفتن بين أبناء الجبل، وفي مؤامرته التي نسجتها أجهزته البعثيّة والحلفاء من أذرع إيران مع بعض ضعاف النفوس.

وصل جزءٌ من التعزيزات القادمة من دمشق إلى مطار خلخلة في السويداء، وأخرى إلى مداخل المحافظة الشمالية والجنوبية، وإلى المراكز الأمنية، وهي آليات عسكرية مُهترئة، ومركبات دفع رباعيّ، ورشّاشات مُتوسّطة، وحافلات لنقل عناصر من قوّات النظام ومليشيات تابعة لإيران. وهذه، في مجملها، في نظر أهالي السويداء، ومن ناحية القدرة، لا تستطيع تنفيذ مهامّ للدفاع عن الأماكن التي انتشرت فيها، بمعنى أنّ تأديتها مهامّ قتالية ضدّ الفصائل المحلّية داخل المحافظة ستُعرّضها إلى مَقتَلٍ وتدميرٍ كاملين. لذا، فإنّ وصولها من دمشق هوَ لدواعٍ أخرى؛ إرسال رسائل ردع وترهيب، بعد الإهانة التي تعرّض لها النظام على خلفية اعتقاله الطالب الجامعي داني عبيد الأسبوع الماضي، قبل إجباره على الإفراج عنه لإطلاق سراح ضبّاطه وعناصر أمن الدولة، الذين اعتقلتهم فصائل محلّية ردّاً على عملية الاعتقال، وهذه اللغة الوحيدة التي يفهمها النظام منذ اليوم الأوّل في الثورة السورية.

بعد إطلاق سراح عبيد، والاحتفال به في ساحة الكرامة، ساد اعتقاد لدى بعضهم أنّ مرحلة شدّ الأعصاب والتوتّر، التي سادت أياماً، قد انتهت، لكنّ التصريحات التي أطلقها شيخ عقل الدروز حكمت الهجري، عبر بيان نشرته الرئاسة الروحية الاثنين الماضي، تلحظ أنّ النظام يُبيّتُ أمراً ما تجاه محافظة السويداء، إذ حذّر الهجري النظام من أيّ عملٍ ضدّ أبناء السويداء، ومن استهداف حراكهم السلمي، مذكّراً بتاريخ أبناء الجبل وبطولاتهم وتضحياتهم. إذ، أصدر الهجري بياناً يُؤكّد وجود نيّات خبيثة لدى النظام، سيّما أنّ الهجري كان غائباً منذ مدة عن الساحة الإعلامية، بسبب تركيز جهوده في إيجاد أرضية بين التيارات السياسية العسكرية، التي ولدت من رحم الحراك، بغية نقل الفاعلين المدنيين إلى العمل السياسي والعسكري المُنظّم، وهذا يحتاج لقاءات كثيرة بين كلّ الأطياف في المحافظة وأريافها. وقد جاءت عودته بناءً على تقديره أهمّية المُتغيّرات الجديدة على الساحة، ليس محلّياً فقط، بل حتّى دولياً، وأكثرها أهمّية سيولة التداعيات السورية من جراء استمرار العدوان على غزّة، فأكثر الطروحات في هذا المشهد أهمّية أنّ النظام، وبالتعاون مع إيران، بدأ يتحرّك أمنياً وعسكرياً لإعادة انتشار على حدوده الجنوبية، وتشكيل طوق تهديد حقيقي للأردن، بعد الضربات العسكرية والانتكاسات التي تعرّض لها من إسرائيل، إلى جانب وجود نيّات حقيقية لدى النظام لقمع حراك السويداء وإنهائه، واستكمال معادلة التغيير الديمغرافي، عبر تطهير ما بقي من المكّون السنّي حول السويداء، وصولاً إلى تلول الصفا.

إن صحّت هذه المعلومات، يمكن القول إنّ تعزيزات النظام التي دخلت إلى محافظة السويداء أبعد من مسألة استعادة هيبة السيادة المُستباحَة في السويداء، بل هي مُقدّمة لتعزيزات، ولخطط انتشارٍ عسكريةٍ لاحقة، وربما تأتي في سياقٍ ترتيب دولي، وبالتعاون مع حلفاء النظام، لإعادة ترتيب ملفّ الجنوب، ونزعه من تحت أقدام المليشيات ليعود إلى كنف سلطة النظام، وهذا تحديداً ما قصدناه بجائزة الترضية المُقدّمة من إسرائيل والأميركيين للأسد في مقابل ضبطه جبهة الجولان، واستجابته للتحذيرات، وتنفيذه الرسائل التي وصلت غليه من دول عربية وأوروبية. أمام هذا المشهد، واتساع مساحة الرؤى إلى أبعد من شأن محليّ في داخل السويداء، لا أحدَ يستطيع توقّع ما سيحدُث في ملف الجنوب السوري، إذ ارتبط الملفّ بشكلٍ أو بآخر بما ستؤول إليه معارك غزّةٍ، سيّما أنّ الأردن دخل على خط النار، بعد مشاركته في إسقاط مُسيّرات إيرانية قال إنّها اخترقت مجاله الجوي، وهي مشاركة جاءت تماشياً مع مشاركة دول أوروبية، إلى جانب بريطانيا، في التصدّي لردّ إيران على خلفية استهداف قنصليتها في دمشق مطلع الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، والذي اعتبرته إيران خطوة لن تمرّ من دون حساب.

> تعزيزات النظام أخيراً في السويداء قد تكون خطوة جاءت بالتنسيق مع إيران

(كاتب سوري)

بلينكن والانقسام الفلسطيني في بكين

رزان شوامرة

بشكل منفصل ومتتالٍ، أنهى أخيراً، كلّ من وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، ووفدين من حركتي فتح وحماس، زياراتِهم إلى الصين، بعد دعواتٍ رسمية من بكين. على النقيض من إعلان الصين المُسبق أنّ المسألة الفلسطينية ستكون من بين «أهدافها» خلال زيارة بلينكن، إلا أنّها هُمّشت كلياً في المباحثات الثنائية. قبل الزيارة، تحديداً في 23 من الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، حدّدت وكالة الأنباء الحكومية (شينخوا) خمسة أهداف صينية لزيارة بلينكن، كان أحدها التعبير عن «استياء» وخيبة أمل» من استخدام الولايات المتحدة حقّ النقض (فيتو) الوحيد ضدّ محاولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتّحدة. وذكر تقرير «شينخوا» أيضاً، أنّ الصين سترفع طلبات واضحة إلى بلينكن، وتحثّ الولايات المتّحدة على «التخلي عن عقلية التفوق... والانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتّحدة في الوفاء بالمسؤوليات الدولية الواجبة، ودعم قرار مجلس الأمن 2728، والضغط من أجل التوصّل إلى اتفاق مُبكّر، ووقف إطلاق نار كامل في غزّة، لإنهاء محنة الشعب الفلسطيني». فوراً، وبعد انتهاء الزيارة (في 27 إبريل) نشرت «شينخوا» تقريراً ذكرت فيه أنّ هدف الزيارة المحوري كان إرسال رسالة إلى واشنطن تتعلّق بسياسات الأخيرة تجاه بكين، وهي «بدلاً من اللجوء إلى الازدواجية، من الضروري اقتران الأقوال بالأفعال». يشير هذا التناقض بين إعلان ما قبل الزيارة والنتائج الفعلية إلى أولويات الصين، وثانوية المسألة الفلسطينية.

كان جوهر اللقاءات التي عقدت ثلاثة أيام بشأن دعوة واشنطن إلى وقف سياسة الاحتواء التي تمارسها ضدّ بكين، واستبدالها بالتعاون بدلاً من المنافسة وإقامة التكتّلات، فقد نشرت وزارة الخارجية الصينية عن مضمون المباحثات بين بلينكن والرئيس الصيني شي جين بينغ (في 26 إبريل)، إذ قال الأخير: «الرُّكّاب في القارب نفسه يجب أن يساعدوا بعضهم بعضاً... والصين مستعدّة للتعاون، ولكنّ التعاون يجب أن يكون طريقاً باتجاهين... إنّ الصين لا تخشى المنافسة، ولكنّ المنافسة يجب أن تدور حول التقدّم معاً، بدلاً من اللعب في لعبة محصّلتها صفر». وفي لقاء آخر بين بلينكن وعضو مجلس الدولة ووزير الأمن العام الصيني، وانغ شياو هونغ، انتقد الوزير الصيني السياسات الأميركية، وطالب بلينكن بوقف «المضايقات غير المبرّرة»، التي يتعرّض لها الطلاب الصينيون في أميركا. وفي ما يتعلّق بتايوان، وهي من أكثر القضايا الشائكة بين البلدين، قال المدير العام لإدارة شؤون أميركا الشمالية وأوقيانوسيا بوزارة الخارجية، يانغ تاو، خلال لقائه بلينكن: «مسألة تايوان هي الخطّ الأحمر الأوّل في العلاقات الصينية الأميركية. العلاقة التي لا ينبغي تجاوزها. تعارض الصين بشدّة الكلماتِ والأفعالَ المُضلّلة للجانب الأميركي بشأن مسألة تايوان... إذا كان الجانب الأميركي يريد حقاً السلام والاستقرار في مضيق تايوان، فيجب عليه... ألا يرسل أيّ إشارة خاطئة إلى قوى (استقلال تايوان) بأيّ شكل»، مطالباً بـ«وقف تسليح تايوان».

وفقاً للتقارير والمواد التي نُشرت على المواقع الرسمية الصينية، سواء التابعة لوزارة الخارجية أو لوكالاتها الإخبارية الحكومية، فقد حُيّد الملفّ الفلسطيني والحرب الإسرائيلية على غزّة من النقاشات بين بلينكن والقيادة الصينية. يذكّر ذلك بتصريح نفتالي بينت، عندما كان وزيراً للاقتصاد، في أثناء زيارته الصين عام 2013، الذي قال فيه إنّ «الصينيين لا يهتمّون بالاحتلال، وغير معنيين بالصراع العربي - الإسرائيلي، فكلّ ما يعنيهم هو التطور التكنولوجي الذي نمتلكه، وخلال العشرين لقاء التي أجريتها مع المسؤولين الصينيين في هذه الجولة لم يسألني أحدهم عن العرب أو عن الفلسطينيين أو حتّى عن الاحتلال». سيرى كثيرون مبالغة عند الحجاج في أنّ الملفّ الفلسطيني والقضية بمجملها ليست ذات أهمّية بالنسبة للصين كما هو مُتخيّل. في مقارنة بسيطة، عندما اندلعت الحرب الأوكرانية، هاجم الرئيس الصيني نظيره الأميركي جو بايدن، واعتبره السبب في اندلاع الحرب، محمّلاً إياه المسؤولية الكاملة، فقال «دع من ربط الجرس في رقبة النمر يخلعه» أي أنّك (بايدن) السبب في استفزاز روسيا، وعليك حلّ الأزمة. أما في لقائه بلينكن، فلم يتطرّق الرئيس الصيني أبداً إلى الاحتلال الإسرائيلي بوصفه أيضاً، «الجرس» الذي أدّى إلى اندلاع الحرب في فلسطين. ومثال آخر، انتقدت الصين بشدّة، وبشكل متكرّر، تسليح الغرب أوكرانيا، وكان آخرها في يناير/ كانون الثاني الماضي، إذ اعتبرت أنّ «إرسال واشنطن أسلحة إلى أوكرانيا أدّى إلى «صبّ الزيت على النار». ورغم ذلك، لم نشهد الخطاب نفسه ضدّ أميركا وتسليحها الضخم لإسرائيل خلال حربها ضدّ الفلسطينيين في غزّة أو حتّى قريباً من ذلك. ألم يكن الضوء الأخضر الأميركي ودعمها العسكري السببين الرئيسين للإبادة الجماعية في غزّة؟ أليست واشنطن شريكاً واضحاً وصريحاً في الحرب؟

صحيح أنّه لا يمكن إنكار دور الصين في الأمم المتّحدة، إذ واجهت كلّاً من أميركا وإسرائيل في مجلس الأمن، منذ بداية الحرب. ورغم ذلك، عندما ننتقل إلى الفعل، ترفع الصين شعارها المُفضّل دولةً محايدةً. وحتى الدور الذي تطرحه يأتي في سياق الجهود الدولية، فوضعت الصين حدوداً لانخراطها في الصراع، وأخلت مسؤوليتها الأممية، وحمّلت مجلس الأمن فقط، مسؤولية وقف الحرب الإسرائيلية. في ما يتعلّق بالتصويت على عضوية فلسطين في الأمم المتّحدة والاعتراف بها دولةً، ورغم اعتراف الصين بالدولة الفلسطينية، وباعتبارها الدولة الأكثر مطالبة بتطبيق حلّ الدولتين، إلا أنّ الصين لم تفتتح بعد سفارة بشكل رسمي في فلسطين، بل تطلق على مكتبها في رام الله «مكتب جمهورية الصين الشعبية لدى دولة فلسطين، أمّا لدى تل أبيب، فهناك «سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى دولة إسرائيل»، أيّ أنّ فلسطين لم ترقَ بعد إلى مستوى تمثيل دبلوماسي صيني كامل كما إسرائيل، الأمر الذي يجعل الصين بعيدة تماماً عن الحياد، ويضع دعمها للدولة الفلسطينية موضع شك.

> لم ترقَ فلسطين بعد إلى مستوى تمثيل دبلوماسي صيني كامل كما إسرائيل، ما يجعل الصين بعيدة عن الحياد، ويضع دعمها للدولة الفلسطينية موضع شك

في ما يتعلق باللقاء الذي جمع حركتي فتح وحماس، لم ينشر عنه الإعلام الصيني إلا خبراً مقتضباً يقول: «فتح وحماس تجريان محادثات في بكين وتحققان تقدّماً إيجابياً». وقالت المتحدّثة باسم وزارة الخارجية الصينية إنّ «الجانبين أعربا بشكل كامل عن إرادتهما السياسية لتحقيق المصالحة من خلال الحوار والتشاور، وناقشا عديداً من القضايا المحدّدة، وحقّقا تقدّماً إيجابياً». نُشِرَ الخبرُ من دون إيضاح تفاصيل التقدّم، وحتى الخبر الذي نشرته «حماس» على موقعها الإلكتروني كان خالياً من الإشارة إلى لقاء جمعها بالفصائل الفلسطينية، وخصوصاً «فتح»، وجاء فيه: «أكّد الجانبان (حماس والصين)، استمرار المشاورات، والعمل على إنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية، واستعداد الصين لتقديم كل ما يلزم». وهنا تبرز مجموعة من الأسئلة للقيادات في «فتح» و«حماس»، ما هي أولويات الفلسطينيين اليوم، وقف الإبادة أم مباحثات وحدة نعلم يقيناً أنّها لن تتحقّق؟ ما هي النتائج الحقيقية للقاء الذي جمع الفصائل في الصين؟ ألا يستحقّ الشعبُ الفلسطيني، اليوم، معرفة ما يجري وجرى بين الحركتين في بكين، بدلاً من نشر أخبار مقتضبة عن اللقاء؟ هل لقاء «حماس» قيادات السلطة في الصين يعني قبول الأولى تصريحات السلطة، التي كان من جديدها أخيراً قول الرئيس محمود عبّاس في الرياض «أمن إسرائيل واجبنا»؟ هل تمتلك الحركتان استراتيجيةً واضحةً للتعامل مع الصين، والتحوّلات في النظام الدولي؟ إذا كان الانقسام الفلسطيني جرى بفعل سياسات السلطة والتنسيق الأمني «المقدّس»، إذاً، على أيّ أساس تجري اللقاءات والمباحثات في عواصم العالم من أجل «الوحدة»؟ تحاول الصين استغلال الحرب والانقسام الفلسطيني لتصوير نفسها دولةً أفضل من الولايات المتّحدة، على وجه الخصوص، والغرب عموماً، وهذا فعل طبيعي في السياسة الدولية. ولكن، كان من المفروض أن يكون هدف الزيارة المحوري إرسال رسالة إلى بكين، وهي: «بدلاً من اللجوء إلى الازدواجية، من الضروري اقتران الأقوال بالأفعال».

(كاتبة فلسطينية)

سورية ساحةَ مواجهة إيرانية إسرائيلية

بشير البكر

تحوّلت سورية ساحةَ مواجهةٍ بين إيران واسرائيل، ليس للنظام السوري أيّ دور أو حضور فيها. وكشف قصف إسرائيلي لمبنى القنصلية الإيرانية، مطلع الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، في وسط العاصمة دمشق، غياباً تامّاً للدولة السورية، التي يُفترَض أنّها صاحبة السيادة، وعليها تقع مسؤولية التصرف تجاه العدوان. وكان لافتاً أنّ أوّل من ظهر على مسرح الحدث هو السفير الإيراني، وليس أيّ مسؤول سوري، سياسي أو أمني. وعلى نحو متأخّر، خرج وزير خارجية النظام فيصل المقداد ليصرّح بأنّ إسرائيل لن يكون في مقدورها التأثير في العلاقات بين سورية وإيران.

أصبحت بعض البلدان العربية في قلب النزاع، كما هو حال سورية، ولبنان، والعراق، واليمن، وبعضها الآخر متأثراً بها مباشرة؛ الأردن ودول الخليج. وكلما ارتفع منسوب المُواجهة، وجدتْ هذه البلدان نفسها في وسط المعمعةِ أو على حوافّها، وما تشهده الأراضي السورية من استباحة من إسرائيل، مثال مُعبّر عن هذه المعادلة، التي تزداد تعقيداً مع الوقت، وذلك بسبب كثرة الأهداف الإيرانية التي تواصل إسرائيل ضربها، وغياب سلطة سورية تتّخذ موقفاً يتناسب مع التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية. ومن المعروف أنّ إسرائيل تحتلّ الجولان السوري، لكن ما يحصل من مواجهاتٍ لا صلة له بذلك، ولا يُذكر، وقد حوّلت إيران وحزب الله مناطق قريبة من الجولان قواعد عسكريةً، لكن ليس بهدف التحرير، وإنّما لخدمة أجندات إيران.

شئنا أم أبينا، صارت إيران لاعباً رئيسياً في المنطقة، منذ أن دخلت على خطّ الصراع العربي الإسرائيلي، وبات لها فيها موطئ قدم، وما كان لذلك أن يحصل لو لم تتوفّر لها عواملُ مساعدةٍ، ولعلّ أكثرها أهمّية غياب الدولة المركزية التي تتحكم في شؤون سيادتها، كما هو حاصل اليوم في سورية ولبنان، إذ تمكّنت إيران من تشكيل تنظيمات عسكرية موالية، كحزب الله في لبنان، ومن السيطرة على القرار في سورية. وقد اكتسب الحضور الإيراني زخماً كبيراً خلال العقدين الأخيرين، وشكّلت وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد انعطافة كبيرة على هذا الصعيد. فهو كان حليفاً قوياً لإيران، لكنّه لم يكن يتسامح في شؤون السيادة، مثل نجله الذي ورث الكرسيّ، وأصبح مديناً لإيران ببقائه في موقعه. وليس سِرّاً أنّ إيران حمت نظام بشّار الأسد من السقوط في العقد الماضي، ووفّرت له إمكانات مالية وبشرية من أجل إفشال الثورة، مقابل أن يقدّم لها التسهيلات العسكرية والأمنية التي تحظى بها الآن. وهناك حقيقة لا يريد أحدٌ من العرب أن يعترف بها، وهي أنّ مستوى التغلغل الإيراني في سورية ارتفع طردياً مع تخلّي العرب عن واجبهم تجاه إحدى دُولِهم الرئيسية، ولو أنّ الجامعة العربية، والدول العربية ذات التأثير، تبنّت المسألة السورية، لما وصلنا إلى ما نحن فيه، ولكانت ساعدت السوريين في الوصول إلى حلّ يقطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية الإيرانية، والروسية، والتركية. إنّ سلبية العرب وعدم النهوض بدورهم تجاه بلدانهم، وتقصيرهم الفادح في مساندة بعضهم بعضاً، لن يُساهم في تعميق الحضور الإيراني في العالم العربي فقط، بل بدأ يشكّل ذريعةً للتطبيع مع إسرائيل من منطلق مساعدة بعض العرب لمواجهة مخاطر التهديد الإيراني، وهذه مسألة ضررها أكبر، لأنّ إسرائيل التي تمارس الأبارتهايد في فلسطين، لن تكون عوناً لبلد عربي يريد حماية نفسه من خطر خارجي، بل ستتحوّل الاستعانة بها إلى نوع من الوصاية، والبديل عن هذا كلّه إحياء التضامن العربي، السبيل الوحيد لحماية الأمن العربي المشترك من المخاطر الخارجية، سواء جاءت من إسرائيل أو من إيران.

هذه أوروبا وهذا لبنان

بيار عقيقي

ليست المشكلة في تخصيص الاتحاد الأوروبي مليار يورو سنوياً للبنان، بين عامي 2024 و2027، لدعمه في ملفّ اللاجئين السوريين، حسبما جاء في مؤتمر صحافي في بيروت جمع رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي مع الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، أول من أمس الخميس. المشكلة في كيفية الوثوق بالنظام اللبناني عموماً، المعروف بتسوّله وبفساده وبرفضه تطبيق إصلاحاتٍ اقتصادية مطلوبة منذ وقوع الكارثة المالية في عام 2019.

إذا فكّرنا كالأوروبيين، نعلم أنّهم لا يأبهون سوى بكيفية إقفال حدودهم، خصوصاً من جهة قبرص، أمام لبنان، لمنع تدفّق اللاجئين منه، وغالبيتهم من السوريين. ليس المهمّ هنا كيف يحكم اللبنانيون بلادهم، ولا ما إذا كانوا صُنواً للفساد، بل «أغلقوا الحدود وافعلوا كلّ ما تشاؤون خلفها». قد تتشابه هذه الفكرة مع خطوة مماثلة أقدم عليها الأوروبيون منذ سنوات، حين قرّروا دعم تركيا مالياً من أجل منعِ اللجوء منها إلى أراضيهم. الفارق بين بيروت وأنقرة أنّ في تركيا دولةً حقيقية، ونظاماً ذا قدرة اقتصادية . سياسية على التحرك. أما في لبنان، فإنّ مصطلح «دولة» لا يُمكن الركون إليه في البلاد، ولا يُتَداوَل سوى في الكتب المدرسية، وفي سياق تاريخيّ لا أكثر. بالتالي، فإنّه لو مُنِحَت مائة مليار يورو، لا ملياراً واحداً للنظام في لبنان، فلن يُجدي الأمر نفعاً، في غياب بُناةِ دولةٍ حقيقيين.

لذلك، ولأنّ حارتنا صغيرة، نعلم أنّ المستفيدين من الأموال الأوروبية الجديدة سيكونون من أركان النظام وأزلامه. منهم من سيبدأ بتوظيفه لشراء الأصوات الانتخابية في تشريعيات 2026، إذا أُجريت، ومنهم من سيدشّن قصراً جديداً في منطقة خلّابة، ومنهم من سيعمل على تحويل حصته المالية إلى حساباتٍ في مصارفَ غربيةٍ، أوروبية تحديداً. ما الذي يتبقّى هنا؟... المشكلة. ولنا في ملفّاتٍ مثل الكهرباء والبنى التحتية والاتصالات والنفط والطبابة والتعليم، وغيرها، أمثلة فاقعة على كيفية استفادة فاسدين من أموال مُجتمعية، فيما تتوالد المشاكل وتتشعّب، وكأنّه من الطبيعي أن يكون البلد هكذا.

في المقابل، تحويل مسألة مثل اللجوء السوري إلى قضية خلافية، بغية تكريس العُنف بين الناس، من أغراض العمل السياسي «التقليدي» في لبنان. لمن لا يعرف، فإنّ صُنّاع القرار في بيروت لم يهدفوا يوماً إلى معالجة مشكلة، مهما صغرت أو كبرت، بل إلى الاستثمار فيها، ولو وصل الأمر إلى حدّ سفك الدماء. لا يأبه هؤلاء بما إذا كان المفترض أن يكون الواجب الإنساني في صلب العمل السياسي الأساس في أيّ حراك لمعالجة الأزمات، بلّ إنّ سلوكهم رجالَ عصابات يُظهر الوجه الحقيقي للجمهورية اللبنانية.

نحن الآن في عام 2024. في مثل هذا الوقت من العام المقبل سنجد وسائل الإعلام اللبنانية، والسياسيين، والرأي العام، يتحدّثون عن اللجوء السوري في لبنان، ودائماً بصيغةٍ مُتطرّفةٍ وشموليةٍ ونمطيةٍ، لا بصيغةٍ منطقيةٍ وعقلانيةٍ. هل سيسأل أحد أين صُرفتْ الأموال الأوروبية في هذا الصدد؟ لن يسأل أحدٌ، ولا حتّى الأوروبيين، طالما أنّ قلعتهم محروسة من الجهة اللبنانية. وهل سيستفسر أحدٌ عما حصل للإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من لبنان؟... بالطبع لا. لا يُمكن الوثوق برجال عصابات. التاريخ واضح في هذا الشأن. غير أنّه يمكنك شراؤهم، وشراء بنادقهم، وكأنّ منطق استئجار مليشيات من أطراف خارجية خلال الحرب اللبنانية (1975 . 1990)، عاد بنسخة أكثر حداثوية، مع غطاء سياسيّ شرعيّ هذه المرّة.

لا دولةَ في لبنان. هذا صعب على الإدراك، لكنّه حقيقة واقعة. هذه «الدولة» موجودة فقط للقضاء على من تبقّى من أشخاص يحترمون أنفسهم قبل مجتمعهم، فيما مجرمو هذا البلد يسرحون خارج سجونه. ربما لو يتم وضع «أوادم» لبنان في السجون، سيكون أرحمَ لهم من حرّيةٍ خارجها تحت أيدي فاسدين.

ملاحظات على رؤية إدارة بايدن لإنهاء الحرب

حسن نافعة

نشرت صحيفة نيويورك تايمز في الـ 25 من الشهر الماضي (إبريل/ نيسان) مقالاً بعنوان: «على إسرائيل أن تختار بين رفح والرياض» (Israel has a choice to make: Rafah or Riyadh)، للكاتب الأميركي توماس فريدمان، المعروف بصلاته الوثيقة مع إدارة الرئيس جو بايدن. يُوجّه المقال في ظاهره نقداً عنيفاً للسياسة التي ينتهجها رئيس حكومة دولة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، في قطاع غزّة، غير أنّ أهميته العملية تَكْمُن في قدرته على إلقاء ضوء ساطع على رؤية إدارة بايدن لكيفية إنهاء الحرب، التي لا تزال مشتعلة فيه. وتنطوي تلك الرؤية، وفق ما يتضح من المقال، على ثلاثة عناصر مُحدَّدة. الأول، يتعلّق بمعارضة الخطط الإسرائيلية الرامية إلى القيام بعمليةٍ عسكريةٍ واسعة في رفح والموافقة، في الوقت نفسه، على مواصلة إسرائيل ضغطها العسكري على «حماس»، ولكن بوسائل أخرى تختلف عن أسلوبها الراهن. الثاني، يرتبط بالجهود المبذولة لتشكيل قواتِ حفظ سلام عربية تتولّى مُهمّة تحقيق الأمن في القطاع إبّان فترةٍ انتقاليةٍ تجرى خلالها عملية تجديد للسلطة الفلسطينية كي تصبح مؤهّلة لإدارة القطاع، فيما بعد. الثالث، يتعلّق بالتزام العمل على إقامة دولة فلسطينية، ولكن بشرطين: تشكيلُ تحالفٍ إقليمي لمواجهة إيران، تشرف عليه الولايات المتّحدة، وتشارك فيه إسرائيل. وتطبيعٌ كاملٌ للعلاقة بين السعودية وإسرائيل.

في تبريره الأسباب التي تدعو إدارة بايدن للاعتراض على الخطط الإسرائيلية لاجتياح رفح، قدّم فريدمان مُبرّرات عديدة، أكثرها أهمّية: التكلفة الإنسانية العالية التي قد تترتّب على هجوم برّي واسع على منطقة صغيرة يتكدّس فيها ما يقرب من مليون وربع المليون من البشر، واحتمال فشل الهجوم المُزْمَع في تحقيق الأهداف المتوخّاة منه (تدمير الكتائب المقاتلة المُتبقيّة، وتصفية القيادات العسكرية لحركة حماس، واستعادة الرهائن) مثلما فشلت الهجمات التي شُنّتْ على شمال القطاع ووسطه من قبل. وأخيراً، حاجة إسرائيل الماسّة إلى استراتيجية خروج قد تصبح شبه مُستحيلةٍ إذا ما أصرّت على اجتياح رفح، ما قد يعرّضها للغوص عميقاً في وحل غزّة، ورمالها. وبعد تأكيده على أنّ هذا الاجتياح سيؤدي حتماً إلى إفشال الخطط الأميركية الرامية لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية تحافظ على المصالح الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، ذكر فريدمان أنّ أحد كبار المسؤولين الأميركيين أسرَّ له صراحة: «نحن لا نقول لإسرائيل اتركوا (حماس) كما هي، لكنّنا نعتقد أنّ هناك طريقة أكثر فاعلية لملاحقة قيادات (حماس) من دون اللجوء إلى تسوية رفح بالأرض». وللتأكيد على جدّية مُعارَضَة إدارة بايدن لاجتياح رفح، كشف فريدمان سراً خطيراً، قائلاً: «أخبَرَني مسؤولون أميركيون أنّه إذا شنّت إسرائيل عملية عسكرية كبيرة في رفح، رغم اعتراض الإدارة، فإنّ الرئيس بايدن سيفكّر في تقييد مبيعات معينة من الأسلحة لإسرائيل» (!)

> التركيبة الحالية للحكومة الإسرائيلية لا تسمح مطلقاً بالتقدّم في اتجاه حلّ الدولتين، وستدفعها إلى الاعتراض بشدّة على أن يكون للسعودية برنامج نووي
>
> رؤية الإدارة الأميركية الحالية تهدف إلى تمكين إسرائيل من أن تُحصّل بالوسائل الدبلوماسية ما لم تستطع الحصول عليه بالقوّة العسكرية

عن رغبة الإدارة الأميركية في تشكيل قوات حفظ سلام عربية، أشار فريدمان إلى أنّ الهدف من هذه الخطوة هو مساعدة إسرائيل في العثور على استراتيجية خروج «كي لا تظلّ عالقة في غزّة والضفّة الغربية إلى الأبد». وبعد أن أشار إلى أنّ بعض الدول العربية، التي وافقت على مناقشة هذه الفكرة من حيث المبدأ، تشترط وقفاً دائماً لإطلاق النار أولاً، وإلى أنّ منظّمة التحرير الفلسطينية باتت مستعدّة لمباركة هذه الخطوة التي يُحتمل أن تُقدّم لها الولايات المتحدة دعماً لوجستياً، حرص فريدمان على تأكيد أنّ إدارة بايدن «لم تتّخذ بعد أيّ قرار في هذا الشأن، لكنّ الفكرة لا تزال قيد الدراسة النشطة». تطبيع العلاقة بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية كان هو الجزء الذي حظي بالاهتمام الأكبر من جانب فريدمان. فبعد الإشارة إلى أنّ إدارة بايدن تضع حالياً اللمسات الأخيرة على «اتفاق أمني أميركي سعودي إسرائيلي فلسطيني»، أكّد أنّ المُكوّن الأميركي السعودي هو الأكثر أهمية، وأنّه يشمل ثلاثة عناصر. الأول، يتعلّق بإبرام اتفاقية دفاع مشترك تنصّ صراحة على أنّ أيّ عدوان يقع على أيّ من البلدين يُعدّ عدواناً على كليهما، ويتيح الثاني للسعودية تسهيل حصولها على أكثر الأسلحة الأميركية تقدّماً، فيما يتيح الثالث للسعودية تملّك برنامج نووي يسمح لها بالاستفادة من اليورانيوم المُخصّب على أرضها واستخدامه في أنشطة مدنية. وعلى السعودية، في مقابل ذلك، أن توافق على كبح جماح الاستثمارات الصينية داخل المملكة، وعلى أن تعتمد على الأسلحة الأميركية وحدها، لبناء أنظمتها الدفاعية من أجيال تالية، وعلى استضافة عددٍ من مراكز معالجة البيانات الضخمة التي تحتاجها شركات التكنولوجيا الأميركية لاستغلال الذكاء الاصطناعي، وعلى أن تُطبّع علاقاتها مع إسرائيل في حال «التزم نتنياهو بحلّ الدولتين بعد تجديد السلطة الفلسطينية». وأخيراً، أن تشارك مع الدول العربية «المُعْتَدِلة» الأخرى، ومع الحلفاء الأوروبيين الرئيسيين، في «بُنية أمنية واحدة مُتكامِلة لمواجهة التهديداتِ الصاروخية الإيرانية». ويعترف فريدمان، في مقاله المُثير، باستحالة موافقة السعودية على تطبيع علاقتها مع إسرائيل وعلى المشاركة في تحالف إقليمي ضدّ إيران، من دون موافقة إسرائيل على الانسحاب الكامل من قطاع غزّة، وعلى إقامة الدولة الفلسطينية، كما يعترف، في الوقت نفسه، باستحالة تمرير المطالب السعودية في الكونغرس الأميركي من دون موافقة ودعم إسرائيل.

لست في حاجة هنا للقول بأنّ وضع هذه الرؤية موضع التطبيق تكتنفه صعوبات عديدة، أغلبها سوف يأتي من الجانب الإسرائيلي نفسه. فالتركيبة الحالية للحكومة الإسرائيلية لا تسمح مطلقاً بالتقدّم، ولو قيد أُنْمُلَة، في اتجاه حلّ الدولتين، بل وستدفعها للاعتراض بشدّة على أن يكون للسعودية برنامج نووي يسمح لها بتخصيب اليورانيوم على أراضيها، ولعدَم التحمّس كثيراً لفكرة أن تُصبح السعودية في وضع سياسي وقانوني يتيح لها الحصول على الأسلحة الأميركية الأكثر تطوراً، لأنّها تريد أن تحتكر لنفسها هذه الميزة التي مكّنتها من الاحتفاظ بتفوّقها العسكري على الدول العربية مُجتمعةً لسنوات طويلة. ما يعنينا في المقام الأول، هو مناقشة ما قد تنطوي عليه هذه الرؤية من مساوئ ومخاطر بالنسبة للعالم العربي. وفي هذا هناك مجموعة من الملاحظات، يمكن تلخيص أكثرها أهمّية على النحو التالي:

تتعلق الملاحظة الأولى بموقع حركة حماس من هذه الرؤية. فمن الواضح أنّ إدارة بايدن تتبنّى بالكامل الموقفَ الإسرائيلي الرامي إلى شيطنة الحركة، ومعها كلّ فصائل المقاومة الفلسطينية المسلّحة، وتجريمها، والتعامل معها باعتبارها منظّمات إرهابية وليست حركات وطنية تقاوم الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ولأنّ إدارة بايدن تُدرك أنّ لبعض الدول العربية خلافاتٍ أيديولوجيةً وسياسيةً عميقةً مع هذه الفصائل، خاصة مع حركة حماس، يبدو لي أنّها تسعى إلى استغلال هذه الخلافات وتعميقها من أجل دفع الدول العربية إلى دخول في صدام مباشر مع المقاومة الفلسطينية المسلّحة، والعمل على نزع سلاحها قبل قيام دولة فلسطينية مُستقلّة على أرض الواقع، أي خلال المرحلة الانتقالية، التي يُفترض أن تسبق قيام هذه الدولة. بعبارة أخرى، يمكن القول إنّ رؤية الإدارة الأميركية الحالية تهدف إلى تمكين إسرائيل من أن تُحصّل بالوسائل الدبلوماسية ما لم تستطع الحصول عليه بالقوّة العسكرية، ومن خلال حرب الإبادة الجماعية التي شنّتها على القطاع.

تتعلق الملاحظة الثانية بتأثير رؤية الإدارة الأميركية الحالية على التقارب السعودي الإيراني، بصفة خاصّة، وعلى التقارب العربي الإيراني بصفة عامة. فمن الواضح أنّ الإدارة الأميركية الحالية لا تنظر بعين الارتياح أبداً إلى الاتفاق الذي سمح بعودة العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض، خصوصاً أنّه جرى برعاية صينية، كما لا تشعر بأيّ ارتياح تجاه ما قد يفتحه من آفاق أمام تطبيع العلاقات العربية الإيرانية، بعد فترة طويلة من التوتّر الناجم عن محاولاتٍ مُستميتةٍ لإشعال الفتنة الطائفية بين السنّة والشيعة، وهو ما يُفسّر استمرار حرص إدارة بايدن على تشكيل تحالف إقليمي سنّي موجّه ضدّ إيران الشيعية، ترعاه وتقوده بنفسها، وتشارك فيه إسرائيل. والنجاح في تشكيل هذا التحالف لن يكون في مصلحة أيّ من الدول العربية ولا في مصلحة المنطقة إجمالاً، وسيمثّل نكسة شديدة وعودة إلى الوراء بدلاً من التطلّع إلى الأمام.

تتعلق الملاحظة الثالثة بتأثير هذه الرؤية في الصراع المُحْتَدِم حالياً بشأن قيادة النظام الدولي، التي تعكس قلق الولايات المتحدة من اتساع وتزايد النفوذ الصيني والروسي في المنطقة، والحرص الشديد على استعادة النفوذ الذي خسرته فيها لمصلحة هاتين القوّتين اللتين تنافسانها على قيادة النظام الدولي. ونجاح إدارة بايدن في وضع رؤيتها الخاصّة للمنطقة موضع التطبيق لن يمكّن الولايات المتّحدة، من استعادة نفوذها المفقود في هذه المنطقة فحسب، وإنما أيضاً، سيمكّن حليفتها الأولى إسرائيل لتصبح القوّة الإقليمية الأكثر أهمية فيها.

ممّا تقدّم، الرؤية التي تطرحها إدارة بايدن لوضع نهاية لحرب الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل على غزّة، وكما تتجلى من ثنايا مقال توماس فريدمان، تهدف، قبل كلّ شيء، إلى استغلال الصراع الدائر حالياً في المنطقة لتجريد المقاومة الفلسطينية من سلاحها، ولإعادة إشعال الصراع الطائفي بين إيران والدول العربية، من دون أن تضمن أبداً قيام دولة فلسطينية مستقلّة وذات سيادة حقيقية على الأرض المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية.

(كاتب وأكاديمي مصري)

هل السودان ضحيّة إرثِه الكولونيالي؟

جمال محمد إبراهيم

لعلّ ظاهرة الانقلابات العسكرية قد استشرت في أنحاء القارة الأفريقية منذ سنوات تحرّر بلدانها من ربقة الأنظمة الكولونيالية الاستعمارية الغربية، التي ظلّت تتحكم في أقدارها لسنوات، وفي بعضها لعقود وأكثرها لقرون. ما كان خافياً على دارسي العلوم الإنسانية، من اجتماع وسياسة وأنثروبولوجيا اجتماعية وعلم النفس (جلّ هذه العلوم قد تطوّرت خلال القرون المتأخّرة) أنّ تلك التجربة قد وقف وراءها مفكرون قدّموا تبريراتٍ وأسانيدَ رسّختْ مفاهيم التفاوت أمراً طبيعياً بين البشر. وبالتالي، ساعدت في استدامة التجربة الاستعمارية الكولونيالية وشرعنت تلك المفاهيم التي قامت عليها تلك التجربة.

كانت عبارة «عبء الرجل الأبيض» التي جاءت في قصيدة شاعر بريطانيا الاستعمارية الشهير، روديارد كيبلينغ، هي الصياغة المُعبّرة عن التجربة الكولونيالية بكلّ حمولاتها، من استعلاءٍ عنصري وإقرارٍ بالتفاوت بين البشر. لكن لو أجلنا النظر في الذي جرى، ويجري، في القارّة السمراء، من انقلابات عسكرية واضطرابات سياسية، لتبيّن أنّ من غير الحكمة أن تُحمّل تلك التجربة كلّ الأوزار، وكلّ تلك الإخفاقات التي تعيشها القارّة، ويعيشها السودان، الذي كان من بلدانها الأولى، التي استقلّت جنوبيّ صحرائها. أفصح كاتب سوداني حصيف (الباحث في التاريخ حمد النيل عبد القادر) عن التجربة الكولونيالية في السودان: «ثمّة علاقة بين الاستعمار من جهة، والقومية والدولة والسيادة من جهة أخرى. يصعب بناء دولة حديثة على قومية غير محدّدة المعالم، وبالتالي يأتي مفهوم السيادة والوطنية والإحساس بالوطن منقوصاً، لا يحسّ به الأفراد عندما يسلبه منهم المستعمر». مع الإقرار بسلبيات التجربة الكولونيالية في السودان، لربما تفسّر تلك العبارة ما حلّ في السودان من دمار وإهلاك للإنسان وللحرث وللزرع، بل ولكلّ مقومات الدولة، فهل يقع وزر ذلك كلّه على المستعمر الكولونيالي القديم وحده؟

ما وقع في السودان تاريخياً، ووقع أيضاً بدرجاتٍ متفاوتةٍ في بلدان أفريقية عديدة، وربما أيضاً، في بعض بلدان أميركا اللاتينية، وفي قليل من بلدان القارّة الآسيوية، قد يدفعنا إلى النظر بموضوعيةٍ لا تدين التجربة الكولونيالية في شمولها رغم مظلومياتها البائنة، ولعلّ عبارة المُفكّر علي مزروعي، في آخر أيامه، «الأفريقي عاجزٌ عن حكم نفسه»، لا تُبرّئ تجربة المستعمر الكولونيالي، بل تستميلنا لاستصحاب إيجابياتها، لكنّها لا تدفعنا كذلك إلى دمغ قيادات المجموعات السكّانية في مجمل تلك البلدان بالعجز وإدمان فشلها في حكم بلدانها، التي كانت في أسر التجربة الكولونيالية الاستعمارية. ترى هل كان مزروعي صائباً في طرحه ما سمّاها الكولونيالية الحميدة؟... من وجهة نظر كاتب هذه السطور، ثمّة ما يُفسّر جُنوح المُفكّر الأفريقي المُميّز، علي مزروعي، في طرحه ذاك مسترغباً عودة الاستعمار من جديد إلى القارة الأفريقية. في الحقيقة، إنّ التجربة الكولونيالية الاستعمارية اعتمدت مبادئ جاءت من روح شعار المصريين والسّومريين والإغريق القدماء؛ «فرّق تَسُد»، لتفريق الأعداء بغرض السيطرة عليهم.

> طوى الاستعمار صفحاته تاركاً معظم بلدان القارّة الأفريقية ترزح تحت عبء ثقيل لملفّ من قبائل متنافرة وإثنياتٍ وطوائفَ مُوزّعة بين بلدان عديدة

لقد قام أسلوب الحكم الكولونيالي منذ سنوات القرن التاسع عشر على ذلك الشعار الظالم في إدارة مستعمراته، من طريق غير مباشرة، بالاستعانة بالقيادات المحلّيّة في تلك البلدان، فأضعف بذلك مقوّمات التلاقي والتمازج والتعاون بين مختلف الإثنيات من المجموعات السكّانية. شمل ذلك الأسلوب في إدارة المُستعمِرين عديداً من مُستعمَراتهم في القارّة السمراء، ولم يكن السودان استثناء.

بعد انقضاء سنوات الحرب العالمية الثانية، ثمّة سؤالٌ برز إثر ارتفاع صوت المُستعمَرين، يطالبون المُستعمِرين منحَهم حقوق تقرير مصائرهم، فنالت معظم بلدان أفريقيا استقلالها في تلك السنوات الوسيطة من القرن العشرين، فهل جرت تلك التطوّرات بعد مراجعة مُعمّقة وتقييم حقيقي لمجمل التجارب الكولونيالية الاستعمارية، التي رَسَخَتْ منذ سنوات القرن التاسع عشر، وما تراجعت إلا تحت ضغوط حقبة ما عرف بالحرب الباردة؟... إذا ألقينا نظرة ثاقبةً، سنرى أنّ الميثاق الذي حوى مبادئ تأسيس هيئة الأمم المتّحدة، وقد كانت بداياته في توافق دول الحلفاء عليه منذ مؤتمر يالطا (1945)، الذي لم تأخذ صياغته سوى نحو شهر، ليكون المُرشد للسلام والأمن الدوليّيْن ويحمي العالم من الوقوع مرّة ثالثة في حرب عالمية تقع مستقبلاً.

هكذا، وإن انصبَّ التركيز في الميثاق الأممي على ضوابط تجنيب العالم ويلات أيّ حرب قد تقع مستقبلاً، لكنّه لم يتضمّن تدارساً عميقاً بشأن التجربة الكولونيالية ومآلاتها، وإمكانية استدامتها أو إنهائها، فيما بدأت تتضح معالم حقبة الحرب الباردة والتصارع بين قوتين عظميين تسيّدتا المشهد الدولي. غير أنّه وبعد وقت وجيز، بات جلياً أنّ هنالك حاجة للتوصّل إلى توافق جديد يضمن السلام والأمن الدوليين، ولابُدّ من أن يقوم على مبادي وقيم أكثر رسوخاً وأعمق تجذّراً. وما كان ذلك ممكناً إلا بالركون إلى أهل الفكر وعقلاء العالم، فتمّ التوافق مُجدّداً في عام 1947، على صياغة مواثيق جديدة، تستند أكثر ما تستند إلى القيم الإنسانية جمعاء، باستصحاب الأديان السماوية، من إسلام ومسيحية ويهودية، وعديداً من كريم المعتقدات والمذاهب الفلسفية، والفكر الإنساني الأشمل. توافق ممثلو الأمم المتّحدة على لجنة ترأستها السيدة إليانور روزفلت، قرينة الرئيس الأميركي الأسبق، وضمّت مشاركين من الشرق والغرب، ومن الأغنياء والفقراء، ومن الشمال والجنوب، جاؤوا ممثلين بأكثر معايير الضمير البشري السّويّ اعتماداً. عملت تلك اللجنة نحو عامين كاملين، فخرجت من جهود أعضائها أجمعين، وفي أكتوبر/ تشرين الأول 1948، شرعة حقوق البشر، المعروفة بـ«الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

بات الميثاق الأممي عرضة للاستخفاف والتجاهل، لعجزه عن احتواء الصراعات والنزاعات والحروب، ثم صار أمراً يثير الشفقة لا السخرية. قدرات البشر في التعقل والرشد محدودة، وقد يطاولها الباطل من تحتها أو من فوقها، وقد يتطلّب أمر المُستجدّات أن يلحق بالميثاق الأممي تعديل أو إضافات. من تداعيات قصر النظر التاريخي تلك الحروب، التي تدور رحاها في عقود الألفية الثالثة الماثلة. في تخوم آسيا وأوربا، هنالك حرب شعواء بين روسيا وأوكرانيا، وفي السودان وسط القارة السمراء، حربٌ بين السودانيين أنفسهم، وبتحريضٍ من غرباء مختبئين وراء حدود البلاد، ما جعل تلك الحرب أشبه بالحرب الأهلية الإقليمية في حزام السودان القديم. أمّا في قطاع غزّة فإنّ بني صهيون يسومون الفلسطينيين دماراً شاملاً، بل هو «هولوكوست» مضاعف عشر مرات من ذلك الذي أذاقه النازي هتلر لليهود.

من ويلات الكولونيالية في اتّباعها أساليب حكم بإدارة محلّية غير مباشرة أنْ طوت صفحات استعمارها خلال سنوات الحرب الباردة، تاركة معظم بلدان القارّة الأفريقية ترزح تحت عبء ثقيل لملف من قبائل متنافرة، وإثنيات وطوائف موزّعة بين بلدان أفريقية عديدة، رُسِمَتْ حدودها بمطامع وتوافقات سياسية جزافية بين قوى استعمارية غريبة على القارة. السودان ليس استثناء. لك أن تنظر لترى سودان القرن العشرين بعد استقلاله وقد واجه إرثاً كولونيالياً مأزوماً لن يكتب للسودانيين، مهما أوتوا من مقدّرات، تجاوز تداعياته السالبة. غادر المُستعمِرُ وقد خلّف وراءه للسودان مشكلةً حدوديةً مع مصر، في مثلث حلايب وشلاتين، وأزمة حدودية ثانية في منطقة الفشقة مع إثيوبيا، وأزمة ثالثة مع ليبيا وتشاد، حول مثلث المسارا الحدودي، ورابعة حول مثلث أليمي عند الحدود مع كينيا، وترك مثلثا آخر خامدا مع الكونغو، تتقاسمه قبيلة الزاندي، حيث ثلثان هنا وثلث هناك. بعد استقلال جنوب السودان ارتحلت الأزمتان الحدوديتان الأخيرتان من السودان إلى دولة جنوب السودان. من أقدار السودان، أن تشتعل حروبه الداخلية لأسباب تتصّل بهذا الإرث الثقيل من المشكلات الحدودية، في شرقه وغربه وجنوبه. أمّا شماله فبقي سليماً بحكم التواصل الأعمق بين مصر، وإن ظلّ الخلاف قائماً حول حلايب وشلاتين ولم يُحسم بعد، إذ نرى شكوى السودان في أضابير الأمم المتحدة، تجدّد كلّ دورة منذ عام 1958.

الدعوة الناصحة للسودانيين هي في إعمالهم النظر مليّاً في تاريخ بلادهم، وفي تاريخ وجغرافيا القارّة السمراء ككلّ، حتّى يُتاح لهم إدراك أبعاد الإرث الثقيل الذي خلّفه الاستعمار الكولونيالي فيها، والالتفات إلى نعمة التنوّع، إن كتب لهم التشارك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لاستثمارها. وليس من المفيد إلقاء اللوم بكامله على تلك التجارب الاستعمارية المريرة أو تحميل أوزار الفشل والحروب الماثلة لأطراف أخرى، ولكن لهم أن يستكشفوا أبعاد ذلك التنوّع الذي حظي به السودان، ليروا نعمة الأخوّة الإنسانية فيما بينهم، ويلتفتوا بصادق النيات لطيّ جراحات الماضي المُثقل بالصراعات والخلافات والمنافسات، وأن تتلاقى العقول قبل الأيدي، لتخطّطَ وتبني إطارا لأمّة، في بلدٍ هو أوّل من نال استقلاله جنوب حزام الصحراء الأفريقية، وهو من المؤسّسين لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومن صاغوا مواثيقها، وقد صارت الآن منظّمة الإتحاد الأفريقي. للسودان دور لن يتولّاه غيره من بلدان القارة، فهو الصدر ولا ينبغي أن يتذيّل دول القارة السّمراء، وهو الثري بموارده ولا ينبغي أن يكون أفقرها، وهو الناجح بعبقرية موقعه لا أن يكون أكثرها إدماناً للانقلابات وللفشل السياسي.

(سفير سوداني سابق)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads